

جلوبال متر ومونيتور

التقلب، والنمو، والانتعاش

إيميليا إستريت، وألن بيروب، وكاري ناديو

النتائج

هذا التحليل لنصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي (الدخل) والتغيرات المرتبطة بالعمالة في الفترة من 2010 إلى 2011 لمائتين من أكبر الاقتصادات الحضرية في العالم، والتي تمثل النصف تقريباً (48 ٪) من الناتج العالمي، ولكنها تمثل 14 ٪ فقط من سكان العالم و العمالة العالمية، ويكشف التحليل عن النتائج التالية:

➤ تسعون (90) في المائة من الاقتصادات الأسرع نمواً في العالم من الأكبر 200 اقتصاد في العالم من خارج أمريكا الشمالية وأوروبا الغربية. في المقابل، كان 95 في المائة من الاقتصادات الحضرية الأبطأ نمواً في الولايات المتحدة وأوروبا الغربية واليابان المتضررة من الزلزال.

➤ في كل الأقاليم العالمية تقريباً، أنتجت المناطق الحضرية أسهماً غير متناسبة في الزيادات في الناتج القومي والعمالة. تفوق عديد من المناطق الحضرية في الولايات المتحدة على المعدل الوطني لنمو الدخل بشكل كبير، في حين جاء أداء مناطق أخرى دون المستوى إلى حد كبير في نمو العمالة.

➤ تسارع نمو العمالة في حوالي ثلاثة أرباع المناطق الحضرية في الفترة من 2009 إلى 2010، ولكن النمو في الدخل تباطأ في ثلثي تلك المناطق، لا سيما في إقليم آسيا والمحيط الهادئ وإقليم أمريكا اللاتينية. حققت معدلات الدخل والعمالة نمواً أسرع بكثير في عام 2011 عن العام السابق في المناطق الحضرية في شرق أوروبا مثل بوخارست، وبراغ، ووارسو، وكذلك في عديد من المناطق الحضرية في شمال الولايات المتحدة الأمريكية بما في ذلك هوستن، وكالغاري، وسياتل، وميلووكي. وانخفضت معدلات النمو بدرجة كبيرة في المناطق الحضرية في الصين وشركائها التجاريين مثل مانيلا، وبييرث، وليما.

➤ تجاوز أقل من نصف المناطق الحضرية المائتين مستويات ما قبل الركود في العمالة و/أو الدخل بحلول عام 2011. وفي حين حققت تقريباً جميع المناطق الحضرية النامية في آسيا والمحيط الهادئ وأمريكا اللاتينية ارتفاعات جديدة في كل من معدلات الدخل والعمالة في عام 2011، لم يحقق تلك الارتفاعات سوى منطقة واحدة فقط من المناطق الحضرية في أمريكا الشمالية. كذلك، سجلت معظم المناطق الحضرية معدلات أبطأ في نمو العمالة والدخل في الفترة من 2010 إلى 2011 مما سجلته خلال فترة الركود طويلة المدى التي امتدت من عام 1993 إلى عام 2007.

➤ أظهرت المناطق الحضرية المتخصصة في تجارة السلع والخدمات التجارية والمالية داخل بلدانها أقوى أداء لها. وعلى النقيض من ذلك، سجلت المناطق الحضرية الأكثر تركيزاً على الخدمات المحلية/غير السوقية (التعليم، والرعاية الصحية، والخدمات الإدارية، والحكومة) أو أعمال البناء والتشييد نمواً بطيئاً فقط في العام الماضي. واستحوذ التصنيع على النصيب الأكبر من نمو الإنتاج في 59 منطقة حضرية في الفترة من 2010 إلى 2011، بما في ذلك العديد من المناطق التي لا يمثل التصنيع فيها النشاط الأكبر.

مثل عام 2011 العام الأخير في فترة التقلب في الاقتصاد العالمي، والتي انعكست في تجارب متميزة في الاقتصادات الحضرية الرائدة. لم يغير التباطؤ في الانتعاش من الصعود المستمر للمناطق الحضرية ذات السوق الناشئة كمراكز للإنتاج والاستهلاك والتجارة. النمو الأخير الأقوى نسبياً في الخدمات التجارية والمالية والصناعة التحويلية يشير إلى أن المناطق الحضرية الأكثر تركيزاً على الصناعات التصديرية عالية القيمة ربما تكون في وضع أفضل للاستجابة للفرص التي يتيحها الانتعاش العالمي والنمو الحضري العالمي في المستقبل.